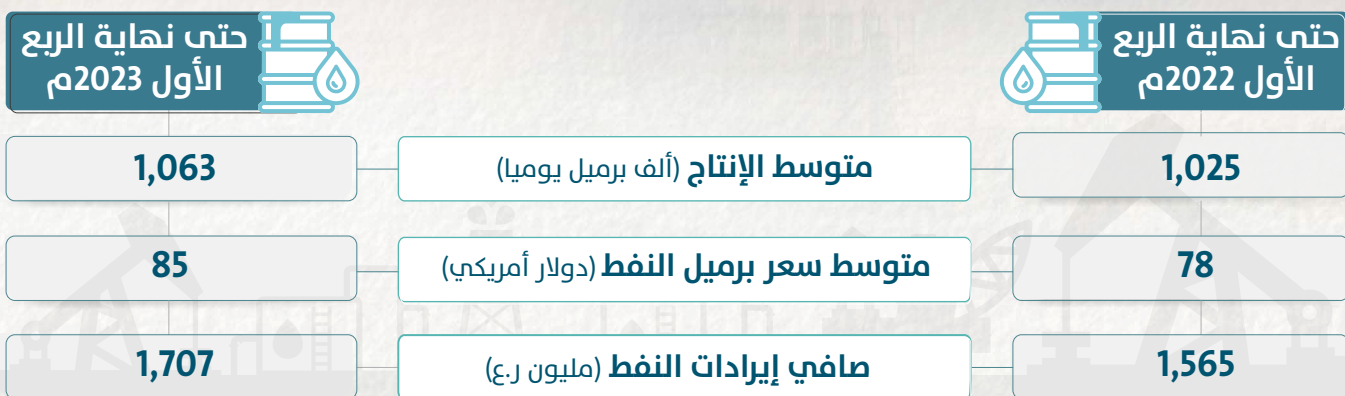


# الأداء المالي

نشرة شهرية تصدر عن وزارة المالية



## الأداء المالي حتى نهاية الربع الأول

مليون ريال عماني



إجمالي مستحقات القطاع الخاص المسددة بنهاية الربع الأول من عام 2023م

أكثر من  
325

مليون ريال عماني



# الأداء المالي حتى نهاية الربع الأول من عام 2023م

## الإيرادات

شهدت الإيرادات العامة للدولة ارتفاعاً بنسبة (6%) حتى نهاية الربع الأول من عام 2023م مسجلة نحو (3,217) مليون ريال عماني، مقارنة بتسجيل (3,025) مليون ريال عماني في ذات الفترة من عام 2022م؛ ويعزى ذلك بشكل رئيس إلى ارتفاع إيرادات النفط والإيرادات الجارية التي شكلت نحو (53%) و(25%) من إجمالي الإيرادات العامة.

مليون ريال عماني

البيان (حتى نهاية الربع الأول)	2023	2022	نسبة التغير
صافي إيرادات النفط	1,707	1,565	9%
صافي إيرادات الغاز	720	819	(12%)
الإيرادات الجارية	787	636	24%
الإيرادات والاستردادات الرأسمالية	3	5	-
إجمالي الإيرادات	3,217	3,025	6%

## وفيما يلي أهم بنود الإيرادات:

### 1 الإيرادات النفطية

#### ■ صافي إيرادات النفط:

ارتفع صافي إيرادات النفط حتى نهاية الربع الأول من العام الجاري بنسبة (9%) مسجلاً نحو (1,707) مليون ريال عماني مقارنة بتحصيل (1,565) مليون ريال عماني حتى نهاية الربع الأول 2022م. ويأتي هذا الارتفاع مدفوعاً بارتفاع متوسط سعر البرميل المحقق بنحو (85) دولار أمريكي وارتفاع متوسط الإنتاج إلى نحو (1,063) ألف برميل يومياً.

#### ■ صافي إيرادات الغاز:

انخفض صافي إيرادات الغاز حتى نهاية الربع الأول من عام 2023م بنسبة (12%) مسجلاً نحو (720) مليون ريال عماني مقارنة بتحصيل (819) مليون ريال عماني في الفترة ذاتها من عام 2022م ويعزى سبب هذا الانخفاض إلى خصم مصروفات شراء ونقل الغاز من إجمالي الإيرادات المُستلمة من شركة الغاز المتكاملة.

### 2 الإيرادات الجارية

ارتفعت الإيرادات الجارية المحصلة حتى نهاية الربع الأول من العام الجاري بنحو (151) مليون ريال عماني، حيث بلغت نحو (787) مليون ريال عماني مقارنة بتحصيل (636) مليون ريال عماني في الفترة ذاتها من عام 2022م.



# الأداء المالي حتى نهاية الربع الأول من عام 2023م

## « الإنفاق

بلغ الإنفاق العام حتى نهاية الربع الأول من عام 2023م نحو (2,767) مليون ريال عُماني، مرتفعاً بمقدار (99) مليون ريال عماني أي بنسبة (4%) عن الإنفاق الفعلي للفترة ذاتها من عام 2022م؛ ويعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع المصروفات الجارية ومصروفات بند مساهمات ونفقات أخرى.

## وفيما يلي أبرز أوجه الإنفاق:

### 1 المصروفات الجارية

بلغت المصروفات الجارية للوزارات والوحدات المدنية نحو (1,033) مليون ريال عماني مرتفعةً بنحو (79) مليون ريال عُماني مقارنة بنحو (954) مليون ريال عماني بنهاية الربع الأول من عام 2022م.

### 2 المصروفات الإنمائية

بلغت المصروفات الإنمائية للوزارات والوحدات المدنية نحو (117) مليون ريال عُماني، بنسبة صرف بلغت (13%) من إجمالي السيولة الإنمائية المخصصة لعام 2023م والبالغة (900) مليون ريال عماني.

### 3 المساهمات والنفقات الأخرى

بلغت جملة المساهمات والنفقات الأخرى نحو (273) مليون ريال عماني، مرتفعة بنسبة (53%)، مقارنة بتسجيل (179) مليون ريال عماني بذات الفترة من عام 2022م. وقد بلغ التحويل لبند مخصص سداد الديون حتى نهاية الربع الأول من العام الجاري نحو (100) مليون ريال عماني، في حين بلغ دعم المنتجات النفطية نحو (78) مليون ريال عماني.

## « الفائض/العجز

سجلت الميزانية العامة للدولة بنهاية الربع الأول من عام 2023م فائض مالي بلغ نحو (450) مليون ريال عماني مقارنة بتسجيل فائض بلغ (357) مليون ريال عماني في ذات الفترة من عام 2022م.

سددت وزارة المالية بنهاية الربع الأول من عام 2023م أكثر من (325) مليون ريال عُماني من مستحقات القطاع الخاص المستلمة عبر النظام المالي ومكتملة الدورة المستندية.



# ميزانية البرامج والأداء

أحد الأنظمة المتقدمة في مجال التخطيط المالي وتحديد أولويات الإنفاق العام وربطها بتحقيق الأهداف والأنشطة التي تخدم المجتمع، وتعمل على تخطيط الميزانية وإعدادها ومتابعة تنفيذها كميزانية مدمجة تجمع بين الميزانية الجارية والميزانية الإنمائية.

## ◀ ميزانية تربط بين:

الصرف على كل بند من البنود الجارية والإنمائية بشكل مدمج  
الأعمال التي تقوم بها الجهة وفق اختصاصاتها  
تحديد الأهداف المطلوب تحقيقها  
وضع مؤشرات محددة لقياس مستوى الأداء

## ◀ تهدف إلى:

تحقيق أقصى كفاءة ممكنة لتخصيص الموارد المتاحة  
تحسين كفاءة إدارة الإنفاق العام  
تحقيق مستويات عالية فيما يتعلق بالأداء والمساءلة  
تحقيق تنمية متوازنة جغرافياً وفق الأولويات الاستراتيجية لرؤية عُمان 2040

## ◀ الموقف الحالي لتطبيق ميزانية البرامج والأداء في الجهات الحكومية

70%

نسبة الإنجاز الكلية لميزانية البرامج والأداء

105

برنامج تأسيسي منفذ لتمكين الوحدات الحكومية من تطبيق ميزانية البرامج والأداء

60

جهة حكومية بدأت التطبيق التجريبي لميزانية البرامج والأداء

أبرز ما تحقق في التطبيق التجريبي لميزانية البرامج والأداء في الوحدات الحكومية خلال عامي 2021 و2022م:

5 وحدات

تمكنت من متابعة الإنجاز الفعلي على مؤشرات وأعداد تقارير تحليلية للمتابعة وتقييم الأداء

21 وحدة

أعدت وثائق الأداء بناء على أهداف واختصاصات كل دائرة وقياسها بمؤشرات الأداء وربطها بأهداف وأولويات المؤسسة

26 وحدة

أعدت وثيقة إعداد الموازنة بالبرامج والأنشطة لعام 2023م



# الأداء الاقتصادي العالمي والمحلي

## الاقتصاد العالمي

وفقاً لتقرير أفاق الاقتصاد العالمي الصادر مؤخراً عن صندوق النقد الدولي، فقد انخفضت توقعات النمو الأساسية من 3.4% في عام 2022م إلى 2.8% في عام 2023م، وسوف يستقر عند 3% خلال عام 2024م. ويشير التقرير إلى انخفاض معدل التضخم العالمي بوتيرة أبطأ مما كان متوقعاً سابقاً من 8.7% في عام 2022م إلى 7% هذا العام و 4.9% في عام 2024م نتيجة انخفاض أسعار السلع الأولية. وتشهد اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تقدماً ملحوظاً في الأداء في كثير من الجوانب، بصعود معدلات النمو من 2.8% في عام 2022م إلى 4.5% خلال العام الحالي. ويتركز تباطؤ النشاط في الاقتصادات المتقدمة ولا سيما منطقة اليورو والمملكة المتحدة، حيث يُتوقع تراجع النمو إلى 0.7% و-0.4%، على التوالي، هذا العام قبل أن يتعافى ويصل إلى 1.8% و 2% في عام 2024م.

## أسواق النفط العالمية

تشير توقعات وكالة إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في تقريرها الصادر في أبريل 2023م إلى الاستهلاك العالمي للوقود السائل بمقدار 1.4 مليون برميل يومياً في عام 2023م و 1.8 مليون برميل يومياً في عام 2024م. وتتوقع الوكالة أن يبلغ متوسط أسعار النفط نحو 86 دولار أمريكي للبرميل خلال الفترة المتبقية من العام الجاري. كما تتوقع الوكالة أن يبلغ متوسط أسعار خام برنت نحو 81 دولار أمريكي للبرميل في عام 2024م.

## الاقتصاد المحلي

عدلت وكالة فيتش نظرتها المستقبلية لسلطنة عُمان من مستقرة إلى إيجابية وثبتت التصنيف عند "BB" في تقريرها الصادر في أبريل 2023م. وأوضحت الوكالة بأن تعديل النظرة المستقبلية جاء نتيجة الانخفاض الملحوظ في الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بفضل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في ضبط الأوضاع المالية وارتفاع الإيرادات النفطية، بالإضافة إلى انخفاض معدل الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي.

وقالت الوكالة بأنه من المتوقع أن يشهد القطاع غير النفطي في سلطنة عُمان نمواً بنحو 2.3% خلال عام 2023م، مشيرة إلى بدء تعافي قطاع الإنشاءات بعد تأثره بجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). كما تتوقع الوكالة انخفاض نقطة تعادل سعر النفط من 77 دولار أمريكي للبرميل في عام 2022م إلى 67 دولار أمريكي للبرميل في عام 2025م.